



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة

إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات للأعمال التجارية التي تستخدم النقد بكثافة

27 سبتمبر 2021

- 1. المقدمة** 3.....
- 1.1. الغرض والنطاق من هذه الإرشادات 3.....
- 1.2. نطاق التطبيق. 4.....
- 1.3. الأسس القانونية. 4.....
- 1.4. التعريفات 4.....
- 2. فهم المخاطر 4**
- 2.1. مكانم الخطر في النقد. 4.....
- 2.2. مكانم الخطر بدائل النقد 6.....
- 2.2.1. الأدوات القابلة للتداول لحامله 6.....
- 2.2.2. البطاقات المدفوعة مسبقاً 6.....
- 2.3. مكانم الخطر في الأعمال التجارية كثيفة النقد. 7.....
- 2.3.1. أنواع الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد 7.....
- 3. التخفيف من المخاطر** 11.....
- 3.1. النهج القائم على المخاطر 11.....
- 3.1.1. إجراء تقييم مخاطر المنشأة 11.....
- 3.1.2. تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بعملاء محددين 12.....
- 3.1.3. تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة والإجراءات الوقائية الأخرى 12.....
- 3.2. تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وتدابير العناية الواجبة المعززة 13.....
- 3.2.1. تحديد هوية العميل والتحقق منه 13.....
- 3.2.2. تحديد المستفيد الحقيقي 13.....
- 3.2.3. طبيعة عمل العميل والغرض من علاقة العمل 14.....
- 3.2.4. المراقبة المستمرة 14.....
- 3.3. مراقبة المعاملات وتقارير المعاملات المشبوهة 15.....
- 3.3.1. مراقبة المعاملات 15.....
- 3.3.2. تقارير المعاملات المشبوهة 16.....
- 3.4. الحوكمة والتدريب 17.....
- الملحق 1 : ملخص الارشادات 19.....

1. المقدمة

1.1. الغرض

تنص المادة 44.11 من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ("قرار مجلس الوزراء" (10)) بتكليف الجهات الرقابية "بتزويد المنشآت المالية بالإرشادات التوجيهية والتغذية العكسية لتعزيز فعالية تنفيذها لإجراءات مواجهة الجريمة".

والغرض من هذا الدليل الإرشادي هو تقديم التوجيه والمساعدة للمنشآت المالية الخاضعة للرقابة، من أجل مساعدتها على تحسين فهمها وأدائها الفعال لالتزاماتها القانونية المحددة بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويجب قراءة هذا الدليل الإرشادي بالتوازي مع قرار مجلس إدارة المصرف المركزي بشأن إجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة (الصادرة بتاريخ 2019/06/19 رقم 2019/74) والإرشادات التوجيهية بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة للمنشآت المالية (الصادرة بتاريخ 27/06/2019 رقم 79/2019) وأي تعديلات وتحديثات صادرة. بالتالي، لا تشكل هذه الإرشادات تشريعات أو لائحة إضافية ولا تحل محل أي متطلبات قانونية أو تنظيمية أو التزامات شرعية، ولكنها تحدد توقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (المصرف المركزي) للمنشآت المالية المرخصة لتكون قادرة على إثبات الامتثال لهذه المتطلبات. وفي حالة وجود تناقض بين هذا الدليل والأطر القانونية أو التنظيمية السارية حالياً، تسود الأطر القانونية أو التنظيمية السارية حالياً. ويمكن استكمال هذا الدليل بلوائح إرشادية إضافية، مثل جلسات التوعية والمراجعات الموضوعية التي يجريها المصرف المركزي.

وعلاوة على ذلك، تأخذ هذه الإرشادات في عين الاعتبار المعايير والتوجيهات الصادرة عن مجموعة العمل المالي ("فاتف") وأفضل الممارسات ومؤشرات المخاطر. ولا تعتبر هذه الإرشادات شاملة ولا تفرض قيوداً على التدابير التي يجب أن تتخذها المنشآت المالية المرخصة من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حالياً. وعلى هذا النحو، يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء تقييماتها الخاصة للمنهج وأن تفي بالتزاماتها القانونية.

ويدخل هذا الدليل حيز التنفيذ فور إصداره من قبل المصرف المركزي علماً بأن المنشآت المالية المرخصة و / أو الخاضعين للإشراف ملزمة على أن تثبت امتثالها لمتطلبات المصرف المركزي في غضون شهر واحد من إصدار هذا الدليل.

¹ Available at <https://www.centralbank.ae/en/cbuae-amlcf>.

1.2. نطاق التطبيق

ما لم يُذكر خلاف ذلك، تنطبق هذه الإرشادات على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، المرخصين و / أو الخاضعين للإشراف من قبل المصرف المركزي الواردين في الفئات التالية:

- البنوك الوطنية، وفروع البنوك المرخصة، وشركات الصرافة، وشركات التمويل، مزودي خدمات الدفع، مزودي خدمة الحوالة المسجلين، والمنشآت المالية المرخصة و
- شركات التأمين ووكلاء التأمين ووسطاء التأمين.

1.3. الأسس القانونية

يعتمد هذا الدليل الإرشادي على أحكام القوانين والأنظمة التالية:

- مرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ("قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب").
- قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة ("قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب").

1.4. التعريفات

الأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها: الأدوات المالية مهما كان شكلها ، سواء في شكل مستند لحاملها ، مثل: الشيكات السياحية. الكمبيالات والشيكات أو أوامر الدفع أو غيرها. قد تكون هذه المستندات إما في شكل لحاملها ، أو مُصانق عليها دون قيود ، أو مُعدة لمُستفيد وهمي ، أو بأي شكل آخر ينتقل ملكيته عند التسليم ؛ أو قد تكون أدوات غير مكتملة (بما في ذلك الشيكات والكمبيالات والحوالات البريدية) موقعة ، ولكن مع حذف اسم المدفوع لأمره.

تشريعات المصرف المركزي: أي قرار أو لائحة أو تعميم أو قاعدة أو تعليمات أو معيار أو إشعار صادر عن البنك المركزي.

ناقلي النقد: الأشخاص الطبيعيون الذين ينقلون فعلياً العملة والأدوات القابلة للتداول لحاملها على شخصهم أو الأمتعة المصاحبة من دولة إلى أخرى.

النقد أو العملة: الأوراق النقدية والمعدنية التي تعتبر عملة قانونية متداولة كوسيلة للتبادل.

النقل عبر الحدود للعملة أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها: أي نقل مادي داخلي أو خارجي للعملة أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها من بلد إلى بلد آخر. يشمل المصطلح وسائل النقل التالية: (1) النقل المادي من قبل شخص طبيعي ، أو في الأمتعة أو السيارة المصاحبة لذلك الشخص ؛ (2) شحن العملات عن طريق البضائع المعبأة في حاويات. أو (3) إرسال عملة أو أدوات قابلة للتداول لحاملها بالبريد من قبل شخص طبيعي أو اعتباري.

الجريمة الأصلية: أي فعل يشكل جنائية أو جنحة بموجب التشريعات النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة سواء تم ارتكاب هذا الفعل داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة متى كان معاقباً عليه في كلتا الدولتين.

2. فهم المخاطر

2.1. مكان الخطر في النقد

ذكر تقرير التقييم المتبادل الصادر عن مجموعة العمل المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر في أبريل 2020 أنه نظراً لأن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة اقتصاد كثيف النقد و أنها تلعب دوراً مهماً في التجارة العالمية ، فهناك مخاطر كبيرة مرتبطة بحركة النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود. ، بما في ذلك تهريب النقد بالجملة المرتبط بمخاطر غسيل الأموال من طرف ثالث.

كوسيلة رئيسية للتبادل في دولة الإمارات العربية المتحدة ، فإن النقد معرض بشكل خاص لسوء الاستخدام من قبل التنظيمات غير المشروعة للقيام بأنشطة غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإجرامية. إن الخصائص المحددة للنقد – عدم كشف الهوية، وإمكانية التبادل ، وقابلية النقل - تجعله وسيلة جذابة من قبل التنظيمات غير المشروعة التي تسعى لإخفاء عائدات الجريمة. على عكس الأدوات النقدية الأخرى، مثل بطاقات الائتمان أو التحويلات البرقية ، لا يحتفظ النقد بسجل لمصدره أو مالكه ، ويمكن إخفاؤه بسهولة بكميات كبيرة يصعب تتبعها بمجرد إنفاقها. المعاملات النقدية هي أيضاً فورية ومقبولة على نطاق واسع عبر الدول.

غالباً ما يكون النشاط الإجرامي - أو الجريمة الأصلية - قائماً على النقد. الجريمة الأصلية لغسل الأموال هي النشاط الإجرامي الأساسي الذي يولد العائدات. ثم يسعى المجرمون إلى "غسل" هذه العائدات غير المشروعة ، مما يؤدي إلى جريمة غسل الأموال. تحدد توصيات مجموعة العمل المالي " فئات الجرائم المحددة "1 على النحو التالي:

- المشاركة في جماعة إجرامية منظمة والابتزاز؛
- الإرهاب بما في ذلك تمويل الإرهاب والمنظمات الغير مشروعة؛
- الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛
- الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال؛
- الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية؛
- الاتجار غير المشروع بالأسلحة؛
- الاتجار غير المشروع بالسلع المسروقة وغيرها؛
- الفساد والرشوة؛
- التزوير؛
- العملة المزورة؛
- التقليد وقرصنة المنتجات؛
- الجرائم البيئية؛
- القتل والإصابة الجسدية؛
- الاختطاف والتقييد غير القانوني وأخذ الرهائن؛
- السرقة؛
- التهريب؛
- الجرائم الضريبية؛
- الابتزاز والتزوير؛
- القرصنة و
- التداول بناءً على معلومات داخلية والتلاعب بالسوق.

ومع ذلك، نظراً لأن مجموعة العمل المالي تتوقع من الدول تضمين القائمة المذكورة أعلاه على الأقل ، فإن تعريف دولة الإمارات العربية المتحدة للجريمة الأصلية أوسع ليشمل أي فعل يشكل جنائية أو جنحة بموجب القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ، سواء تم ارتكاب هذا الفعل داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة عندما يعاقب على مثل هذا الفعل في كلا البلدين.

¹ <https://www.fatf-gafi.org/glossary/d-i/>

2.2. مكان الخطر في بدائل النقد

تستخدم التنظيمات غير المشروعة أيضاً أدوات نقدية مختلفة بالاقتران مع النقد أو كبديل له. تقدم كل من الأدوات القابلة للتداول لحاملها والبطاقات المدفوعة مسبقاً على سبيل المثال مزايا مماثلة للنقد ، بما في ذلك إخفاء الهوية وإمكانية الوصول. يمكنهم تخزين كميات كبيرة من القيمة في حجم مادي صغير مما يجعلهم عرضة لسوء المعاملة من قبل التنظيمات الغير مشروعة الذين يستخدمونها بدلاً من النقود لإجراء عمليات نقل عبر الحدود. يمكن للتنظيمات غير المشروعة التي تسعى إلى تجنب متطلبات تحديد الهوية والتحقق الخاصة بمنشأة مالية مرخصة استغلال سهولة الدفع التي توفرها الأدوات القابلة للتداول لحاملها والبطاقات المدفوعة مسبقاً بغرض نقل عائداتها - وبالتالي إخفاء مصدر الأموال - وتحويلها إلى مدفوعات لسلع أو خدمات أخرى. قد يشمل ذلك أيضاً الحصول على الأموال في دولة واحدة والوصول إلى السحوبات النقدية في دولة أخرى. تمت مناقشة الخصائص الإضافية ونقاط الضعف المرتبطة بالأدوات القابلة للتداول لحاملها والبطاقات المدفوعة مسبقاً أدناه.

2.2.1. الأدوات القابلة للتداول لحاملها

الأدوات القابلة للتداول لحاملها هي أدوات مالية من أي شكل، سواء في شكل مستند لحامله ، مثل الشيكات السياحية ، الكمبيالات والشيكات، أو أوامر الدفع أو غيرها من الأشكال التي يمكن أن تكون جذابة للتنظيمات غير المشروعة كبديل للنقد. توفر الأدوات القابلة للتداول لحاملها الفرصة لنقل مبالغ كبيرة من الأموال في شكل لحاملها دون ضخامة النقد. إنها مستندات قابلة للتحويل توفر ضمانات غير مشروطة للمدفوعات النقدية سواء عند الطلب أو في تاريخ لاحق. يُعرف الفرد الذي يصدر أداة قابلة للتداول باسم "الدافع" أو "المصدر" ، ويُعرف الشخص الذي يتلقى أداة قابلة للتداول باسم "الحامل" أو "المدفوع لأمره".

غالباً ما تشتمل الأدوات القابلة للتداول لحاملها على تعليمات "الدفع لحاملها" ، مما يعني أن الحامل سيكون هو الشخص الذي يمتلك الصك مادياً. يتمثل الخطر ، في هذا السيناريو ، في أن الحامل مجرم و / أو ليس المستفيد المقصود من السند القابل للتداول. تعتبر الأدوات القابلة للتداول لحاملها فريدة أيضاً من حيث إمكانية نقلها بسهولة من طرف إلى آخر ، مما يجلب بشكل فعال المسار الورقي على "الدافع" أو "المصدر" ، ويمكن التنظيمات الغير مشروعة من إبعاد عائدات الجريمة عن المصدر الغير مشروع . يجب أن تسعى المنشآت المالية المرخصة للتخفيف من هذه المخاطر من خلال الاستمرار في قبول النقد وشيكات الطرف الثالث طالما أن إجراءات تدابير العناية الواجبة فيما يتعلق بالشخص الذي يقدم الشيك قد تم إجراؤها على النحو الواجب من قبل المنشأة المالية المرخصة.

2.2.2. البطاقات المدفوعة مسبقاً

يمكن استخدام البطاقات المدفوعة مسبقاً كبديل للنقد من حيث أنها توفر إمكانية الوصول إلى الأموال التي تم دفعها مسبقاً. يمكن المطالبة بالأموال أو تحويلها من خلال جهاز إلكتروني، على سبيل المثال من خلال بطاقة أو رمز أو رقم تسلسلي إلكتروني أو رقم تعريف للهاتف المحمول أو رقم تعريف شخصي داخل نظام حلقة "مفتوحة" أو "مغلقة:"

• يمكن استخدام بطاقات الدفع المسبق " نظام حلقة مفتوحة " في عمليات الشراء لدى أي تاجر يتم فيه قبول العلامة التجارية للبطاقة وتوفر الوصول إلى النقود من أي جهاز صراف آلي ("ATM") يتصل بشبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة. قد يتم إعادة تحميل بعض البطاقات المدفوعة مسبقاً، مما يسمح لحامل البطاقة أو الطرف الثالث (مثل صاحب العمل) بإضافة قيمة إلى البطاقة. على سبيل المثال، يمكن أن تسمح بطاقة السفر لحاملي البطاقات بإعادة تعبئة الرصيد في مواقع مختلفة ، بما في ذلك عبر الإنترنت وفي الأكشاك ، ثم تسمح لحاملي البطاقات باستخدام البطاقة لشراء رحلات السفر المحلية بالإضافة إلى السلع أو الخدمات في مختلف المتاجر المشاركة.

• بطاقات الدفع المسبق " نظام حلقة مغلقة " بشكل عام لا يمكن استخدامها إلا لشراء سلع أو خدمات من التاجر الذي أصدر البطاقة أو مجموعة مختارة من التجار الذين يشاركون في تلك الشبكة المحددة. لا تسمح هذه البطاقات عموماً بالوصول النقدي ، على الرغم من أنه يمكن إعادة بيعها في كثير من الأحيان من خلال مواقع ويب تابعة لجهات خارجية مقابل بطاقات أو مدفوعات الحلقة المغلقة الأخرى. على سبيل المثال ، قد تقدم سلسلة من المقاهي بطاقات قابلة لإعادة الشحن لا يمكن استخدامها إلا لشراء البضائع من المقهى.

يمكن إساءة استخدام البطاقات المدفوعة مسبقاً من قبل جهات غير مشروعة تسعى لغسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية. على سبيل المثال ، يمكن استخدام كل من البطاقات المفتوحة والمغلقة المدفوعة مسبقاً بالتزامن مع تهريب النقد بالجملة أو كبدل له. على وجه التحديد، من المعروف أن تجار المخدرات يقومون بتحويل الأموال المستمدة من مبيعات المخدرات إلى بطاقات الخصم المدفوعة مسبقاً ، والتي يستخدمونها بعد ذلك لشراء السلع والخدمات أو إرسالها إلى موردي المخدرات ، الذين يستخدمون البطاقات بدورهم لسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحميل الأموال على بطاقات مدفوعة مسبقاً لدعم الأنشطة الإرهابية ، مثل شراء منتجات وخدمات مختلفة سواء شراء شخص إرهابي طائرة أو توفير موارد أخرى (مثل تأجير السيارات أو الفندق) لدعم جماعة إرهابية.

عند تقييم المخاطر المرتبطة بالبطاقات المدفوعة مسبقاً ، يجب على المنشآت المالية المرخصة مراعاة المخاطر المحددة التي تشكلها ميزات ووظائف الأداة النقدية. إذا كان حامل البطاقة مجهول الهوية، أو إذا قدم المالك أو المشتري معلومات خاطئة عن هويته على سبيل المثال ، فإن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة تكون أعلى. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشآت المالية المرخصة تقييم المخاطر المرتبطة بالوصول النقدي ، وحجم وسرعة الأموال التي يمكن تحميلها واستردادها على البطاقات المدفوعة مسبقاً. تشمل عوامل الخطر الأخرى نوع وتكرار المعاملات ، والموقع الجغرافي حيث يحدث نشاط المعاملة ، وحدود القيمة ، وقنوات التوزيع ، وطبيعة مصادر التمويل.

2.3. مكان الخطر في الأعمال التجارية كثيفة النقد

2.3.1. أنواع الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد

الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد هي الأعمال التجارية التي تواجه حجماً كبيراً من التدفقات النقدية. ومع ذلك، نظراً لصعوبة تتبع المعاملات القائمة على النقد بطبيعتها ، كما تمت مناقشته أعلاه ، فمن المحتمل استخدام الشركات التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد كوسيلة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة. قد تكون الشركات التي تولد حجماً كبيراً من الإيرادات النقدية عرضة لسوء المعاملة من قبل التنظيمات غير المشروعة التي تدمج عائدات الجريمة في النظام المصرفي تحت ستار الأعمال المشروعة. على وجه الخصوص، قد يستغلون الشركات التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة من خلال استخدام الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد من أجل:

- توفير واجهة لغسل مبالغ كبيرة من النقد وإعادة استثمار العائدات النقدية للجريمة في الاقتصاد.
- الاختلاط بين الدخل غير المشروع والمشروع؛ و
- تمويل الأنشطة الإرهابية دون إمكانية تتبعها، وإن كان ذلك في كثير من الأحيان من خلال مبالغ نقدية صغيرة.

تمتد الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد عبر مختلف القطاعات. معظم هذه الشركات تدير أعمالاً مشروعة ؛ ومع ذلك ، قد تكون بعض جوانب هذه الشركات عرضة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب والتنظيمات الغير مشروعة. تتضمن أمثلة الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- متاجر؛
- متاجر البيع بالتجزئة؛
- مطاعم؛
- تجارة الجملة أو التجارة العامة؛
- وكالات السفر ومنظمي الرحلات و
- وكلاء السيارات.

بالإضافة إلى ذلك، يرجى الرجوع إلى إرشادات المصرف المركزي للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات لقطاع العقارات والمعادن الثمينة والأحجار لمزيد من المعلومات.²

قد تتوسع المنشآت المالية المرخصة فيما سبق من خلال النظر في عوامل إضافية عند تحديد الشركات التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد في قاعدة عملاتها. على سبيل المثال ، يمكن للمؤسسات المالية المرخصة تحديد الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد بناءً على معايير محددة ، مثل نسبة أو أكثر من إيرادات الشركة نقداً أو أن الشركة لديها إيرادات شهرية نقدية تتجاوز حداً معيناً. في أي من السيناريوهات ، يجب تحديد تعريف الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد من قبل المنشأة المالية المرخصة ، مبررة بمنهجية سليمة تأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة بما في ذلك المخاطر والخصائص ، موثقة في سياسات وإجراءات المنشأة المالية المرخصة ، والموافقة عليها من قبل المالية المرخصة. الإدارة العليا للمنشأة.

يجب أن تراقب المنشأة المالية المرخصة ما إذا كان النشاط النقدي المكثف يبدو وكأنه ينتج معاملات غير عادية مقارنة بالنشاط التجاري المتوقع وملفه الشخصي، ومع الأعمال التجارية الأخرى التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد. على سبيل المثال ، يجب مراجعة شركة صغيرة تقوم بإيداع مبالغ نقدية

² <https://www.centralbank.ae/en/cbuae-amlcft>

أكبر بكثير من الشركات الأخرى ذات الحجم المماثل في نفس الصناعة بحثاً عن نشاط غسل أموال محتمل. قد يكون مدى الضعف الذي تمثله الشركات التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد شديداً بشكل خاص بسبب الكميات الكبيرة من المعاملات النقدية، ومحدودية حفظ السجلات، وارتفاع معدل دوران العملاء. لذلك يجب أن تفهم المنشآت المالية المرخصة طبيعة والغرض من علاقة العمل والنشاط المتوقع للعميل من أجل تحديد أنواع المعاملات التي تبدو غير عادية، ويحتمل أن تكون مشبوهة، و / أو غير متوافقة مع ملف تعريف العميل والغرض المعلن للحساب.

تدرس الأقسام التالية السمات المشتركة للأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد والتي تؤثر على المخاطر. يجب أن تراعي المنشآت المالية المرخصة المخاطر المحددة التي تشكلها هذه الميزات لتحديد ما إذا كان العميل يعتبر عالي المخاطر ويجب أن يخضع لتدابير العناية الواجبة المعززة. يجب على المنشآت المالية المرخصة دمج هذا التقييم في برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديث سياساتها وإجراءاتها وعملياتها بهدف الكشف عن النشاط غير المشروع وإدارة مخاطر التمويل غير المشروع.

2.3.1.1. نقل النقود والأموال النقدية عبر الحدود

قد تنقل الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد عبر الحدود كجزء من نموذج أعمالها. يمكن أن تكون حركة النقد المشروع عبر الحدود قانونية، وتخضع للامتثال للإبلاغ والمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى ذات الصلة. ومع ذلك، قد يسعى المجرمون أيضاً إلى نقل الأموال عبر الحدود؛ وفقاً لمجموعة العمل المالي، فإن النقل المادي للأموال عبر الحدود الدولية هو "أحد أقدم أشكال غسل الأموال الأساسية" ولا يزال مستخدماً على نطاق واسع حتى يومنا هذا.³ بسرعة وبدون الكشف عن هويتك، بما في ذلك عبر الحدود. غالباً ما تختار التنظيمات غير المشروعة إزالة أصولها غير المشروعة من حساب مصرفي لإخفاء مسار التدقيق عن طريق نقلها إلى بلد آخر حيث يمكنهم إنفاق الأموال النقدية على السلع أو الخدمات أو إعادة إدخال الأموال النقدية في النظام المالي. تسعى التنظيمات غير المشروعة التي تولد عائدات نقدية أيضاً إلى نقل أرباحها إلى دول تسمح بوضع النقود في الاقتصاد القانوني دون اكتشافها. يمكن أن يكون اختيارهم للدولة مدفوعاً بالاستخدام السائد للنقد في تلك الدولة، أو ضعف ضوابط مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب في النظام المالي للدولة بما في ذلك قيود قليلة أو معدومة على المدفوعات النقدية، أو سمعة الدولة كملاذ للسرية المصرفية. يمكن للتنظيمات غير المشروعة استغلال الحجم الكبير من تحركات الركاب والبضائع والبريد داخل وخارج الدولة لنقل الأموال النقدية دون جذب انتباه السلطات.

قد تستخدم الشركات كثيفة السيولة حاملي النقود لنقل النقود عبر الحدود. حاملو النقد هم أشخاص طبيعيين ينقلون فعلياً العملة والأدوات القابلة للتداول لحاملها على شخصهم أو الأمتعة المصاحبة من دولة إلى أخرى. قد يكون السعاة متورطين بشكل مباشر في الجريمة الأساسية أو قد يتم تجنيد أطراف ثالثة على وجه التحديد لنقل الأموال إلى دولة أخرى. تشمل آليات إخفاء النقود قطع الملابس على الأشخاص الطبيعيين (مثل حزام النقود)، أو إخفائها داخل الأمتعة، أو حتى إخفاءها داخلياً. قد يستخدم الناقلون النقديون النقل الجوي أو البحري أو بالسكك الحديدية لعبور حدود دولية وعادة ما يستخدمون الأوراق النقدية ذات الفئات العالية كجزء من نفلهم، مما يقلل من حجم وكمية الأوراق النقدية ذات الفئات المنخفضة.

على وجه التحديد، تُستخدم تحركات النقد عبر الحدود الدولية من أجل:

- غسل عائدات الجريمة عن طريق وضعها في دولة أخرى، عادة مع ضوابط أضعف لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- نقل القيمة الغير مشروعة لشراء الأصول التي يمكن أن يكون لها قيمة كبيرة، مثل السلع الكمالية، أو تحويل قيمة الأموال المراد تخزينها.
- إخفاء العائدات من السلطات وتعقيد استرداد الأصول.

ليس من غير القانوني نقل الأموال إلى أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، يجب على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الإعلان عند دخول دولة الإمارات العربية المتحدة أو مغادرتها عن أي عملات وأدوات قابلة للتداول لحاملها ومعادن ثمينة وأحجار تزيد عن 60.000 درهم إماراتي. الوارد في اللائحة التنفيذية بشأن إعلان العملات، والأدوات القابلة للتداول لحاملها، والمعادن الثمينة والأحجار في حيازة المسافرين الذين يدخلون أو يغادرون دولة الإمارات العربية المتحدة (المصدر في الجريدة الرسمية رقم 703 بتاريخ 2021/05/31) في الجدول أدناه

ينص المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة في المادة (8) منه على أنه (يجب على أي شخص أن يفصح عندما يدخل إلى الدولة أو يخرج منها عملات أو أدوات مالية قابلة للتداول لحاملها أو معادن ثمينة أو أحجار ذات قيمة، وفقاً لنظام الإفصاح الذي يصدره المصرف المركزي).

عليه، فقد قرر مجلس إدارة المصرف المركزي أن يكون الحد الأعلى لعملات والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها أو المعادن الثمينة أو الأحجار ذات القيمة كما هو في الجدول المرفق بهذا النظام، وذلك بنطبق على جميع أشكال النقل المادي عبر الحدود، سواء من قبل المسافرين أو عبر البريد أو الشحن. ويقصد بالأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها، الأدوات المالية أياً كان شكلها سواء كانت في شكل وثيقة لحاملها كالشيكات السياحية أو الكمبيالات أو أوامر الدفع أو غيرها. وبناء عليه يجب على أي شخص طبيعي أو اعتباري أن يفصح عندما يدخل إلى الدولة أو يخرج منها العملات والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها والمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة التي تزيد عن الحد المبين في الجدول المرفق، وأن يقدم إجابة صادقة وصريحة ويوفر المعلومات المناسبة إلى سلطات الجمارك وموظفيها عند الطلب. كما يجب الإفصاح عن العملات والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها أو المعادن الثمينة أو الأحجار ذات القيمة المذكورة التي تعبر حدود الدولة عن طريق الشحنات أو الطرود البريدية أو الطرود المنقولة بواسطة شركات خدمات النقل من خلال النظم الجمركية المعتمدة في الدولة.

³ FATF "Money Laundering through the Physical Transportation of Cash" (October 2015), available at: <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/money-laundering-through-transportation-cash.pdf>

الحدود العليا لمبالغ العملات وفيم الأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها والمعادن الثمينة والاحجار ذات القيمة	
العملات/الأدوات/المعادن/الأحجار	الحد المطلوب الإفصاح عنه وما يتجاوزه للاعلى
1. العملات (الدرهم أو ما يعادله من العملات الأخرى)	60,000 ستون ألف درهم أو ما يعادله من العملات الأخرى
كافة أنواع الأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها	60,000 ستون ألف درهم أو ما يعادله من العملات الأخرى
المعادن الثمينة التي لها قيمة اقتصادية عالية بكافة اشكالها وانواعها وتصنيفاتها على ألا تكون لأغراض تجاربه أو بصحبة مسافر يمتن ذات التجارة أو مسافر يمتن (نقل) تلك المواد ويتردد على الدائرة أو المنفذ الجمركي	60,000 ستون ألف درهم أو ما يعادله من العملات الأخرى
الأحجار ذات القيمة الاقتصادية العالية بكافة اشكالها وانواعها وتصنيفاتها على أن لا تكون لأغراض تجارية أو بصحبة مسافر يمتن ذات التجارة أو مسافر يمتن (نقل) تلك المواد ويتردد على الدائرة أو المنفذ الجمركي.	60,000 ستون ألف درهم أو ما يعادله من العملات الأخرى

يجب أن معرفة ما إذا كان العملاء قد قدموا أيًا من هذه الإقرارات ، وفقاً للمرسوم، كجزء من تدابير العناية الواجبة من قبل المنشآت المالية المرخصة عند الإقتضاء. ، قد تطلب المنشآت المالية المرخصة معلومات إضافية عن العميل أو المعاملة ، بما في ذلك مصدر الأموال والوثائق ذات الصلة.

مؤشرات المخاطر المحتملة:

- المعاملات التي تنطوي على مواقع أو عملاء ناشئين من مواقع ذات أنظمة سيئة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو معرضة بدرجة عالية للفساد.
- إيداعات نقدية كبيرة و / أو متكررة أو عمليات تحويل العملات تتم خلال فترة زمنية قصيرة.
- يمتلك العميل أموالاً يُفترض أنها لأسباب تجارية أثناء السفر إلى البلدان التي يتم فيها تقييد المدفوعات النقدية.
- يطلب العميل شراء أو امتلاك كميات كبيرة من الأوراق النقدية ذات قيمة عالية.
- يطلب العميل شراء أو امتلاك كميات كبيرة من العملات الأجنبية دون تقديم تفسير معقول.
- العملاء الذين يستخدمون هوية مزورة أو يقدمون هويات مختلفة في مناسبات منفصلة.

2.3.1.2. الودائع النقدية

من المتوقع أن تقوم الشركات التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد بعمل ودائع نقدية ، وهو أمر قانوني وملائم بشكل طبيعي لنموذج أعمالها. ومع ذلك، ستبحث التنظيمات غير المشروعة عن طرق لوضع أموالها غير المشروعة في النظام المالي. غالباً ما تحتاج التنظيمات غير المشروعة و المتورطون في جرائم توليد النقد إلى استخدام جزء كبير من الأموال النقدية التي حصلوا عليها لدفع ثمن السلع غير المشروعة التي باعوا ، وشراء سلع إضافية ، ودفع النفقات المختلفة المتكبدة في الحصول على البضائع أو نقلها. كجزء من عملية غسل الأموال، يسعى الأفراد إلى استخدام عائدات الجرائم من خلال إخفاء مصدر الأموال على أنها أنشطة اقتصادية مشروعة. ويسعى الإرهابيون أيضاً ، غالباً من خلال مبالغ نقدية صغيرة ، إلى تمويل الأنشطة الإرهابية دون إمكانية تتبعها. لذلك يجب أن تكون المنشآت المالية المرخصة على دراية بالودائع النقدية الموضوعية في النظام المصرفي والتي تشمل عملاء ذوي مخاطر عالية و / أو مناطق جغرافية ، وأطراف ثالثة ليس لها علاقة بالعمل ، والمعاملات التي تفتقر إلى غرض تجاري واضح. يجب على المنشآت المالية المرخصة، حسب مقتضى الحال ، أن تتخذ إجراءات تدابير العناية الواجبة تجاه المودعين النقديين من الأطراف الثالثة الذين يتعاملون في أي حسابات أعلى من الحد المحدد في المادة 6 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب أن تحصل المنشآت المالية المرخصة أيضاً على المعلومات المناسبة فيما يتعلق بمصدر النقد المودع في حساب

العميل وكذلك تفويض استخدام الهوية الإماراتية حين إيداع المبالغ النقدية في أجهزة الصراف الآلي.

• مؤشرات المخاطر المحتملة:

- إيداعات نقدية كبيرة تليها مباشرة عمليات سحب أو تحويلات إلكترونية.
- إيداع نقدي كبير يتبعه طلب فوري لتحويل الأموال أو تحويلها إلى طرف ثالث ، دون أي غرض تجاري واضح.
- الودائع النقدية المتكررة من قبل عدة أفراد في حساب مصرفي واحد، تليها التحويلات البرقية الدولية و / أو السحوبات الدولية من خلال أجهزة الصراف الآلي.
- يتم اتباع الإيداع النقدي الكبير في غضون فترة زمنية قصيرة عن طريق التحويلات البرقية إلى الدول عالية المخاطر إيداعات نقدية عديدة تم إجراؤها في فروع مصرفية مختلفة خلال فترة زمنية قصيرة.
- وداائع نقدية متكررة بمبالغ صغيرة، دون أي غرض تجاري واضح أو أسباب معقولة.
- العملاء الذين يستخدمون هوية مزورة أو يقدمون هويات مختلفة في مناسبات منفصلة

2.3.1.3. تحويل العملات

قد تشمل الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد تحويل العملات كمقدمين شرعيين للخدمات. ومع ذلك، يمكن أن تكون عمليات تحويل العملات أيضاً وسيلة جذابة يسعى الفاعلون غير الشرعيين لاستغلالها لدخول النظام المالي وتحويل أموالهم. وفقاً لمجموعة العمل المالي ، فإن السهولة والتأكد في معاملات تحويل العملات وإخفاء الهوية وإمكانية نقل النقود تجعلها جذابة لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات الغير مشروعة .⁵ فيمجرد تبادل الأموال، يصعب تتبع مصدرها. . هناك طريقتان مختلفتان لإجراء تحويل العملات: (1) استخدام النقد لتبادل الأموال وتحويلها ؛ أو (2) استخدام الإنترنت لإجراء صرف العملات وتحويل الأموال إلى حساب مصرفي.

• مؤشرات المخاطر المحتملة:

- عمليات صرف عملات محلية أو أجنبية كبيرة و / أو متكررة.
- فتح حسابات بالعملات الأجنبية مع عدم وجود غرض تجاري أو اقتصادي واضح.
- العملاء الذين يعرفون القليل عن أو يترددون في الكشف عن تفاصيل حول المستفيد ، أو العملاء أو الأطراف الذين ليس لديهم علاقات واضحة مع بلد المقصد.
- الاشتباه في أن العميل يتصرف نيابة عن طرف ثالث دون الإفصاح عنه.
- المعاملات التي تتضمن جمعيات خيرية جمعيات غير هادفة للربح أخرى غير مرخصة أو مسجلة بشكل صحيح. نذكر أنه عند فتح أي حسابات لجمعيات غير الهادفة للربح ، يجب على المنشآت المالية المرخصة الحصول على خطاب أصلي موقع من وزارة تنمية المجتمع لفتح حسابات لجمع التبرعات وتفويض من الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة الهلال الأحمر لإجراء حوالات مالية خارج الدولة من خلال بعض هذه الحسابات.
- العملاء الذين يستخدمون هوية مزورة أو يقدمون هويات مختلفة في مناسبات منفصلة.
- العملاء الذين يتلقون تحويلات في أنماط موسمية أو معاملات بنمط يتفق مع عائدات الجريمة.

⁵ FATF "Money Laundering through Money Remittance and Currency Exchange Providers" (June 2010), available at: <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/ML%20through%20Remittance%20and%20Currency%20Exchange%20Providers.pdf>

3. التخفيف من المخاطر

يعد التخفيف الفعال للمخاطر أمراً بالغ الأهمية لحماية المنشأة المالية المرخصة ، والامتثال لالتزاماتها القانونية ، وتلبية التوقعات الإشرافية. عند إقامة علاقات مع الشركات التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد والحفاظ عليها، يجب على المنشآت المالية المرخصة وضع سياسات وإجراءات وعمليات لتحديد العلاقات ذات المخاطر العالية وتقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد ، وإجراء تدابير العناية الواجبة عند فتح الحساب وطوال الفترة. العلاقة، ومراقبة هذه العلاقات بحثاً عن أي نشاط غير عادي أو يحتمل أن يكون مريباً. عند إجراء تقييم مخاطر الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد ، يجب على المنشآت المالية المرخصة تخصيص الموارد لتلك الحسابات التي تشكل أكبر خطر لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على المنشآت المالية المرخصة فهم مخاطرها واتخاذ خطوات فعالة قائمة على المخاطر لحماية نفسها من إساءة الاستخدام من قبل التنظيمات والمعاملات الغير مشروعة.

تناقش الأقسام أدناه كيف يمكن للمؤسسات المالية المرخصة تطبيق تدابير وقائية محددة لتحديد وإدارة وتخفيف المخاطر المرتبطة بالأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد. يجب على المنشآت المالية المرخصة الرجوع إلى الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حالياً ، وإلى الإرشادات التوجيهية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة للمؤسسات المالية ، والإرشادات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لمزيد من المعلومات.⁶ يجب دمج الضوابط التي تمت مناقشتها أدناه في برنامج الامتثال الأكبر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للمنشأة المالية المرخصة ودعمها بالحوكمة والتدريب المناسب.

3.1 النهج القائم على المخاطر

يجب أن تتخذ المنشآت المالية المرخصة نهجاً قائماً على المخاطر للإجراءات الوقائية التي تضعها لجميع العملاء ، بما في ذلك الشركات التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد. يعني النهج القائم على المخاطر أن المنشآت المالية المرخصة يجب أن تخصص موارد الامتثال والجهود للعملاء وخطوط الأعمال والفروع والمنتجات والخدمات بما يتماشى مع المخاطر التي يقدمها هؤلاء العملاء وخطوط الأعمال والفروع والمنتجات والخدمات ، كما تم تقييمها وفقاً للمادة 4 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتكون النهج القائم على المخاطر من ثلاثة مكونات رئيسية:

3.1.1 إجراء تقييم مخاطر المنشأة

وفقاً لما تتطلبه المادة 4.1 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن يعكس تقييم مخاطر المنشأة وجود عملاء ذوي مخاطر أعلى ، بما في ذلك عملاء الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد ، في قاعدة عملاء منشأة مالية مرخصة. يجب أن تنعكس هذه التقييمات بدورها في تصنيف المخاطر الكامنة في المنشأة المالية المرخصة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يأخذ تقييم مخاطر ضوابط المنشأة المالية المرخصة في الاعتبار قوة الضوابط التي وضعتها المنشأة المالية المرخصة للتخفيف من المخاطر التي يشكلها عملاؤها من الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد ، بما في ذلك التدابير الوقائية التي تمت مناقشتها أدناه.

⁶ Available at <https://www.centralbank.ae/en/cbuae-amlcf>.

3.1.2. تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بعملاء محددین

من المتوقع أن تقوم المنشأة المالية المرخصة بتقييم مخاطر كل عميل لتحديد تلك التي تتطلب تدابير العناية الواجبة المعززة. عند تقييم مخاطر الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد، يجب على المنشآت المالية المرخصة مراعاة ما يلي:

- I. **المخاطر الجغرافية:** يجب على المنشآت المالية المرخصة تقييم المخاطر المرتبطة بالسلطات القضائية (الدول) التي تم تسجيل / مقر الشركة فيها ومقرها الرئيسي، بما في ذلك الدول التي لديها شركات تابعة فيها، ومصادر منتجاتها (حيثما كان ذلك مناسباً)، ومواقع الأطراف المقابلة. قد تشمل هذه المخاطر الإجمالية لغسل الأموال، وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة، وتمويل انتشار التسليح، بالإضافة إلى ما هو معروف عن انتشار إساءة استخدام الكيانات في هذه القطاعات. هناك عدد من المصادر التي يمكن للمؤسسات المالية المرخصة استخدامها لتطوير قائمة بالبلدان أو الدول أو المناطق عالية المخاطر. يجب على المنشآت المالية المرخصة الرجوع إلى أي منشورات صادرة عن اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة⁴ و وحدة المعلومات المالية، ومجموعة العمل المالي، بما في ذلك قائمة مجموعة العمل المالي للدول الخاضعة للإجراءات المضادة وزيادة المراقبة. قد تستخدم المنشآت المالية المرخصة أيضاً قواعد البيانات العامة المجانية، على سبيل المثال، مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال⁵ أو مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية⁶ لا ينبغي للمؤسسات المالية الأجنبية أن تعتمد فقط على القوائم العامة، ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار تجاربها الخاصة وطبيعة تعرضها لكل ولاية قضائية عند تقييم مخاطر تلك السلطات القضائية.
- II. **مخاطر العميل:** يجب أن تقوم المنشآت المالية المرخصة بتقييم نوع الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد، ونضج تلك العلاقة (إذا كانت العلاقة علاقة تجارية طويلة الأجل للمنشأة المالية المرخصة)، وغيرها من خصائص علاقة العميل، مثل هيكل ملكية العميل. على سبيل المثال، قد تكون الأعمال التجارية التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد والتي لها هيكل ملكية قانونية معقد أكثر خطورة من تلك التي لديها هيكل ملكية أبسط.
- III. **مخاطر المنتج والخدمة وقناة التسليم:** يجب على المنشآت المالية المرخصة تقييم المخاطر في هذه الفئة بناءً على المنتجات والخدمات التي ينوي العميل استخدامها، وقنوات التسليم التي من خلالها ستقدم المنشأة المالية المرخصة هذه الخدمات. يجب أن تعتمد المنشآت المالية المرخصة على تقييم مخاطر الكيان الخاص بها لتقييم مخاطر المنتجات والخدمات التي يستخدمها كل عميل أو ينوي استخدامها. (راجع أيضاً القسم 3.2.3 أدناه فيما يتعلق بفهم طبيعة عمل العميل والغرض من علاقة العمل).

تتضمن الأسئلة التي قد تطرحها منشأة مالية مرخصة لتحديد ملف مخاطر الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد، على سبيل المثال لا الحصر:

- أين يقع العمل التجاري؟ أين تعمل؟ هل هذه الدول عالية الخطورة؟
- ما نوع الصناعة التي تعمل فيها الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد؟
- ما هي أنواع المنتجات والخدمات التي يطلبها العميل؟
- ما هو الحجم المقصود، وتكرار، وطبيعة المعاملات النقدية التي تنوي الشركة التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد إجراؤها من خلال حسابها؟
- ما هي البيئة التنظيمية في السلطات القضائية حيث يتم ممارسة الأعمال النقدية كثيفة الاستخدام؟
- ما هو هيكل ملكية العميل؟ هل يُقيم المستفيدون الحقيقيون للعميل، والمساهمون، والمديرون، وكبار المديرين في دول عالية المخاطر؟
- ما هو توافر المعلومات عن العميل؟ هل يتعاون العميل مع المنشأة المالية المرخصة لتقديم جميع معلومات تدابير العناية الواجبة أو العناية الواجبة المعززة إلى المنشأة المالية المرخصة؟
- إذا كان العميل عميلاً حالياً، فهل يمتلك العميل تاريخاً في إبداعات تقرير المعاملات المشبوهة؟

3.1.3. تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة والإجراءات الوقائية الأخرى

عندما تحدد المنشأة المالية المرخصة أن العميل معرض لمخاطر أعلى، تتطلب المادة 4.2 (ب) من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن تطبق المنشأة المالية المرخصة تدابير العناية الواجبة المعززة. مطلوب أيضاً تدابير العناية الواجبة المعززة لأنواع محددة من العملاء ذوي المخاطر العالية، بغض النظر عن تصنيفهم للمخاطر:

- العملاء الذين هم الأشخاص المنكشفون سياسياً أو مملوكين أو مسيطر عليهم من قبل الأشخاص المنكشفون سياسياً؛
- العملاء من الدول عالية المخاطر. و
- العملاء الذين تقيم معهم المنشأة المالية المرخصة علاقة مراسلة.

⁴ <https://www.namlcftc.gov.ae/ar/>

⁵ <https://baselgovernance.org/basel-aml-index>

⁶ <https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl>

يجب تصميم تدابير العناية الواجبة المعززة للتخفيف من المخاطر المحددة التي تم تحديدها مع عملاء معينين. أمثلة على إجراءات تدابير العناية الواجبة المعززة موضحة أدناه في القسم 3.2.

3.2. تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وتدابير العناية الواجبة المعززة

تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، وحيثما كان ذلك ضرورياً، تدابير العناية الواجبة المعززة، هي التدابير الوقائية الأساسية التي تساعد المنشآت المالية المرخصة على إدارة مخاطر جميع العملاء، وخاصة العملاء ذوي المخاطر العالية. كما هو مذكور أدناه، فإن كل مرحلة من مراحل تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء تمنح المنشآت المالية المرخصة فرصة لجمع المعلومات التي تحتاجها لتحديد وإدارة المخاطر المحددة للعملاء ذوي المخاطر العالية.

الهدف من تدابير العناية الواجبة بالعملاء هو التأكد من أن المنشآت المالية المرخصة تفهم من هو عميلها والغرض الذي سيستخدم العميل من أجله خدمات المنشأة المالية المرخصة. في حالة عدم تمكن منشأة مالية مرخصة من إقناع نفسها بأنها تفهم العميل، فيجب ألا تقبلها كعميل. إذا كانت هناك علاقة عمل قائمة، فلا يجب على المنشأة المالية المرخصة الاستمرار فيها. يجب أن تتنظر المنشآت المالية المرخصة أيضاً في تقديم تقرير مشتببه به، كما هو موضح في القسم 3.3.2.

بموجب المادة 5 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء عناية العملاء قبل أو أثناء إنشاء علاقة العمل أو الحساب، أو قبل تنفيذ معاملة لعميل لا توجد معه علاقة عمل. على الرغم من أن المادة 5 تسمح بتأخير تدابير العناية الواجبة بالعملاء بسبب انخفاض المخاطر، إلا أن المخاطر العالية المحتملة للأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد تجعل من غير المحتمل أن يكون تأخر العميل بسبب عناد العميل مناسباً في سياق استيعاب هؤلاء العملاء. تحقيقاً لهذه الغاية، في وقت فتح الحساب، يجب أن تسعى المنشأة المالية المرخصة إلى فهم العمليات التجارية التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد وهيكل الأعمال، والاستخدام المقصود للحساب (بما في ذلك حجم المعاملات المتوقع والمنتجات والخدمات المستخدمة)، الموقع (المواقع) الجغرافية المشاركة في العلاقة، وسلطة (نطاقات) العمليات. كجزء من جمع هذه المعلومات، يجب على المنشأة المالية المرخصة أيضاً تقييم مدى توفر المعلومات حول الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد وتعاون الشركة في توفير المعلومات للمنشأة المالية المرخصة.

يجب تنفيذ العناصر التالية من تدابير العناية الواجبة بالعملاء لجميع العملاء، بغض النظر عن نوع العميل.

3.2.1. تحديد هوية العميل والتحقق منه

بموجب المادة 8 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يتعين على المنشآت المالية المرخصة تحديد هوية جميع العملاء والتحقق منها. كما هو منصوص عليه في الإرشادات التوجيهية بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة للمؤسسات المالية، فإن تحديد هوية العملاء والتحقق منها هو عنصر أساسي في برنامج فعال لإدارة مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب والتخفيف من حدتها. يرجى مراجعة القسم 6.3.1 من الإرشادات المذكورة أعلاه للحصول على مزيد من المعلومات حول تحديد هوية العميل.

3.2.2. تحديد المستفيد الحقيقي

غالبية الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد تكون من شخصيات اعتباريين. تتطلب المادة 9 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جميع المنشآت المالية تحديد المستفيدين الحقيقيين للعميل الاعتباري من خلال الحصول على هوية جميع الأفراد الذين لديهم، بشكل فردي أو جماعي، وتحديد حصة ملكية مسيطرة في الشخص الاعتباري بنسبة 25% أو أكثر والتحقق منها. في حالة عدم استيفاء الشخص لهذا الوصف، يجب على المنشأة المالية المرخصة تحديد هوية الفرد (الأفراد) الذي يشغل منصب الإدارة العليا في الكيان والتحقق منها.

يجب أن يكون المستفيد الحقيقي للشخص الاعتباري فرداً. لا يمكن تصنيف شخص اعتباري آخر على أنه المستفيد الحقيقي للعميل، بغض النظر عن النسبة المئوية التي يمتلكها. يجب أن تستمر المنشآت المالية المرخصة في تتبع الملكية حتى تكتشف جميع الأفراد الذين يمتلكون أو يتحكمون فيما لا يقل عن 25% نسبة ملكية المنشأة المالية المرخصة. عندما تحدد المنشأة المالية المرخصة المستفيدين الحقيقيين المؤهلين، يجب أن تقوم بمسؤولية العميل المستحق لكل مالك مستفيد فردي، وفقاً لمتطلبات المادة 8.1 (أ) من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (10). إذا لم يكن هناك فرد مؤهل كمستفيد حقيقي، فيجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد الفرد (الأفراد) الذي يشغل منصب مسؤول (كبار) الإدارة العليا داخل العميل. يجب استخدام هذا الخيار فقط كملاذ أخير، ومع ذلك، عندما تكون المنشأة المالية المرخصة واثقة من أنه لا يوجد فرد واحد، أو مجموعة صغيرة من الأفراد، يمارسون السيطرة على العميل. يرجى الاطلاع على إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية⁷ للحصول على مزيد من المعلومات حول تحديد المستفيدين الحقيقيين.

3.2.2.1. تدابير العناية الواجبة المعززة: المستفيد الحقيقي

إذا اتبعت المنشأة المالية المرخصة الخطوات الموضحة أعلاه ولا تزال غير واثقة من أنها حددت الأفراد الذين يمتلكون العميل أو يتحكمون فيه حقاً، أو في حالة وجود عوامل أخرى عالية المخاطر، يجب على المنشأة المالية المرخصة أن تفكر في تكثيف جهودها من أجل تحديد المستفيدين الحقيقيين. الطريقة الأكثر شيوعاً

⁷ <https://www.centralbank.ae/en/cbuae-amlcft>

للقيام بذلك هي تحديد المستفيدين الحقيقيين الإضافيين الذين تقل ملكيتهم عن 25٪ من عتبة الملكية التي يفرضها قانون دولة الإمارات العربية المتحدة. قد يشمل ذلك تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين والتحقق منها عند مستوى 10٪ أو حتى 5٪، حسب مقتضيات المخاطرة. يجب أن يتضمن أيضاً مطالبة العميل بتقديم أسماء جميع الأفراد الذين يمتلكون أو يتحكمون في أي حصة في العميل - دون مطالبتهم بالخضوع لتدابير العناية الواجبة تجاه العميل - من أجل إجراء فحص للعقوبات أو عمليات فحص الأخبار السلبية.

3.2.3. طبيعة عمل العميل والغرض من علاقة العمل

بموجب المادة 8 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لجميع أنواع العملاء، يتعين على المنشآت المالية المرخصة فهم الغرض من استخدام الحساب أو الخدمات المالية الأخرى، وطبيعة عمل العميل. تتطلب هذه الخطوة من المنشأة المالية المرخصة جمع المعلومات التي تسمح لها بإنشاء ملف تعريف للعميل والاستخدامات المتوقعة التي سيضع فيها العميل منتجات وخدمات المنشأة المالية المرخصة. سيكون لهذا العنصر من عناصر تدابير العناية الواجبة تجاه العميل آثار مهمة على تصنيف مخاطر العميل.

من الأهمية بمكان أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة عمليات وضوابط مطبقة لضمان قدرتها على تحديد عملاء الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد. تماشياً مع النهج القائم على المخاطر، يجب على المنشآت المالية المرخصة مقابلة العميل، ومراجعة الترخيص التجاري للعميل، وطلب البيانات المالية الحديثة (المدققة إن وجدت)، والإقرارات الضريبية أو المعلومات الإضافية، والبحث في قواعد بيانات الشركة وتقييم النشاط التجاري الأساسي، والمنتجات، والخدمات التي يقدمها العميل لفهم النطاق الكامل لأعمال العميل.

إذا قررت منشأة مالية مرخصة أن عميلاً أو عميلاً محتملاً قد أجرى تحريفاً جوهرياً في تقديم نفسه أو نشاطه التجاري، فلا ينبغي أن تستمر علاقة العمل ويجب أن إنهاء علاقة العمل إذا تم تأسيسها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنتظر المنشأة المالية المرخصة في تقديم تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة أو أنواع التقارير الأخرى إلى وحدة المعلومات المالية كما هو موضح في القسم 3.3.2 أدناه. قد تنتظر المنشأة المالية المرخصة أيضاً في إضافة العميل والمستفيدين الحقيقيين والمديرين إلى قوائم المراقبة الداخلية.

يجب التعامل مع العملاء ذوي المخاطر العالية على أنهم يشكلون مخاطر عالية بغض النظر عن الخدمات المالية التي يستخدمونها. ومع ذلك، فإن المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة المالية المرخصة يمكن أن تختلف بناءً على الغرض من الحساب وأنواع المنتجات والخدمات المالية التي يرغب العميل في استخدامها. يجب أن تفهم المنشآت المالية المرخصة تماماً أغراض الأعمال كثيفة الاستخدام للنقد لوضع الحساب والنشاط المتوقع على الحساب، إلى الحد الذي يمكنها فيه عموماً التنبؤ بالنشاط على الحساب وتحديد النشاط الذي لا يتناسب مع الملف الشخصي. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تسعى المنشأة المالية المرخصة إلى تقييم الحجم المتوقع، وتكرار، وطبيعة المعاملات النقدية التي ينوي العميل إجراؤها من خلال حسابه، حيث سيكون ذلك عامل مهم لتحديد غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر التنظيمات الغير مشروعة المرتبطة بالأعمال النقدية كثيفة الاستخدام. بالإضافة إلى ذلك، قد ترغب المنشأة المالية المرخصة في النظر فيما إذا كان الحجم المتوقع للنقد القادم من خلال الحساب متنسقاً مع دخل المبيعات المعلن وما إذا كان الحجم المتوقع للنقد يبدو معقولاً مقارنةً بالعملاء الآخرين المماثلين ذوي النقد المكثف للمنشأة المالية المرخصة (على سبيل المثال، العمل أنواع أعمال مماثلة في أسواق مماثلة).

3.2.4. المراقبة المستمرة

بموجب المادة 7 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن يخضع جميع العملاء للمراقبة المستمرة طوال علاقة العمل. تتضمن المراقبة المستمرة الحساب أو الخدمات المالية الأخرى يتم استخدامها وفقاً لملف تعريف العميل الذي تم تطويره من خلال خدمة العميل بسبب عناية العميل أثناء الإعداد، وأن المعاملات طبيعية ومعقولة وشرعية.

3.2.4.1. تحديث تدابير العناية الواجبة

من المتوقع أن تضمن المنشآت المالية المرخصة أن تكون معلومات العميل التي يحتفظ بها عن كافة العملاء دقيقة وكاملة وحديثة. هذا مهم بشكل خاص في سياق العملاء الذين هم شركات أو الذين يشاركون في أعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد. يمكن أن تتغير المخاطر المرتبطة بالأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد بين عشية وضحاها إذا قام العميل بتغيير أنشطته التجارية. يجب أن تقوم المنشآت المالية المرخصة بتحديث عناية العميل المستحقة لجميع العملاء وفقاً لجدول زمني قائم على المخاطر، مع تحديث متطلبات تدابير العناية الواجبة بالعملاء المعرضين لمخاطر أعلى بشكل متكرر. يجب أن تتضمن العناية الواجبة المعززة المستحقة على جميع العملاء تحديثات أكثر تكرارية من جانب العميل بسبب عناية العميل. يجب أن تتضمن تحديثات تدابير العناية الواجبة المستحقة تحديثاً لجميع عناصر تدابير العناية الواجبة بالعملاء الأولية، وعلى وجه الخصوص يجب التأكد مما يلي:

- يظل المستفيدون الحقيقيون من العميل كما هم ؛
- لا يزال العميل يتمتع بحالة نشطة مع مسجل الشركة ؛
- العميل لديه نفس الشكل القانوني ومقيم في نفس الدولة ؛ و
- يشترك العميل في نفس النوع من الأعمال وفي نفس المناطق الجغرافية.

بالإضافة إلى مراجعة ملف العميل، يجب على المنشأة المالية المرخصة أيضاً مراجعة معاملات العميل لتحديد ما إذا كانت لا تزال تتناسب مع ملف تعريف العميل وأعماله وتتوافق مع الأعمال التي يتوقع العميل المشاركة فيها منذ تأسيس العلاقة. يجب أن تولي المنشأة المالية المرخصة اهتماماً حاصلاً بما إذا كان حجم النقد الوارد من خلال الحساب يتوافق مع دخل المبيعات المعلن للعميل التجاري كثيف النقد. يختلف هذا النوع من مراجعة المعاملات عن المراقبة المستمرة للمعاملات الموضحة أدناه. الغرض من المراجعة هو استكمال مراقبة المعاملات المستمرة من خلال تحديد السلوكيات أو الاتجاهات أو الأنماط التي لا تخضع بالضرورة لقواعد مراقبة المعاملات.

سوف تختلف الأساليب المستخدمة لمراجعة المعاملات حسب العميل. بالنسبة للعملاء الأقل خطورة، من المرجح أن تكون مراجعة التنبيهات، إن وجدت، كافية. بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر العالية، مثل الشركات التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد المصنفة على أنها عالية المخاطر، قد يكون من الضروري إجراء مراجعة أكثر كثافة. بالنسبة للعملاء الذين لديهم حجم كبير من المعاملات، قد تستخدم المنشآت المالية المرخصة تقنيات تحليل البيانات لتحديد السلوك غير المعتاد. إذا وجدت المراجعة أن سلوك العميل أو معلوماته قد تغيرت بشكل جوهري، فيجب على المنشأة المالية المرخصة تقييم العميل للمخاطر مرة أخرى. قد تتسبب المعلومات الجديدة التي يتم الحصول عليها خلال هذه العملية في اعتقاد المنشأة المالية المرخصة أن تعزيز تدابير العناية الواجبة أمر ضروري أو قد يجلب العميل إلى فئة العملاء التي يعتبر تعزيز تدابير العناية الواجبة بالنسبة لهم إلزامياً (أي العملاء الذين هم أشخاص منكشفين سياسياً؛ العملاء الذين مقرهم في دول عالية المخاطر؛ وما إلى ذلك).

قد تفكر المنشآت المالية المرخصة في مطالبة العميل بتحديثها فيما يتعلق بأي تغييرات في المستفيد الحقيقي أو أنشطتها التجارية. حتى في حالة وجود هذا المطلب، يجب ألا تعتمد المنشآت المالية المرخصة على العميل لإخطاره بالتغيير، ولكن لا يزال يتعين عليها تحديث متطلبات العميل المستحقة وفقاً لجدول زمني مناسب لتصنيف مخاطر العميل.

3.2.4.2. تدابير العناية الواجبة المعززة: المراقبة المستمرة

عندما يكون العملاء معرضين لمخاطر أعلى، مثل الأعمال التجارية التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد المصنفة على أنها عالية المخاطر بعد الانتهاء من تدابير العناية الواجبة بالعملاء، يجب أن تكون المراقبة مكثفة أكثر. يجب على المنشآت المالية المرخصة مراجعة ملفات تدابير العناية الواجبة بالعملاء ذوي المخاطر العالية على أساس متكرر، مثل كل ستة أو تسعة أشهر للعملاء المعرضين لمخاطر عالية. يجب أيضاً أن تكون الطرق التي تستخدمها المنشآت المالية المرخصة لمراجعة الحساب أكثر كثافة ويجب ألا تعتمد فقط على المعلومات المقدمة للعميل. على سبيل المثال، يجب على المنشآت المالية المرخصة مراعاة ما يلي:

- مراجعة أكثر أو كل المعاملات على الحساب، وليس عينة من المعاملات.
- إجراء زيارات ميدانية في مقر العميل، متى كانت المنشأة المالية المرخصة غير راضية عن الوثائق المقدمة من العميل، وطلب اجتماع بين ممثل المنشأة المالية المرخصة المناسب والمدير العام للعميل أو المدير المالي. يمكن أن تكون زيارات الموقع مهمة بشكل خاص لبعض الأعمال التجارية التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد، بما في ذلك تلك التي تستخدم خدمات إدارة النقد للمنشأة المالية المرخصة على نطاق واسع، لأنها تسمح لموظفي الامتثال في المنشأة المالية المرخصة بفحص برنامج إدارة النقد للمنشأة والضوابط التي لديها لمنع اختلاط الأموال النقدية الغير مشروعة بالأموال المشروعة؛ و
- إجراء عمليات بحث في قواعد البيانات العامة، بما في ذلك مواقع الأخبار وقواعد البيانات الحكومية، لتحديد التغييرات الجوهرية بشكل مستقل في ملكية العميل أو الأنشطة التجارية أو لتحديد التقارير الإعلامية المعاكسة. يجب أن تتضمن عمليات البحث هذه عمليات بحث إعلامية معاكسة للسجلات العامة وقواعد البيانات، باستخدام الكلمات الرئيسية ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الادعاء والاحتياط والفساد وغسيل الأموال.

3.3. مراقبة المعاملات وتقارير المعاملات المشبوهة

3.3.1. مراقبة المعاملات

بموجب المادة 16 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على المنشآت المالية المرخصة مراقبة نشاط جميع العملاء لتحديد السلوك الذي يحتمل أن يكون مشبوهاً والذي قد يحتاج إلى أن يكون موضوع تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة ("SAR") أو أنواع التقارير الأخرى. كما هو الحال مع جميع أنواع العملاء، يجب أن تطبق المنشآت المالية المرخصة التي تستخدم أنظمة مراقبة مؤتمتة قواعد ذات عتبات ومعايير مناسبة مصممة لاكتشاف الأنماط الشائعة لسلوك غير المشروع. عند مراقبة وتقييم المعاملات، يجب على المنشأة المالية المرخصة أن تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات التي جمعتها كجزء من تدابير العناية الواجبة بالعميل، بما في ذلك هويات المستفيدين الحقيقيين. على سبيل المثال، قد لا تكون سلسلة من المعاملات بين شركتين غير متصلتين سبباً للتنبيه. ولكن إذا كانت جميع الشركات مملوكة أو مسيطر عليها من قبل نفس الفرد (الأفراد)، فيجب على المنشأة المالية المرخصة التحقق للتأكد من أن المعاملات لها غرض اقتصادي مشروع. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يخضع العملاء ذوو المخاطر المرتفعة إلى مراقبة أكثر صرامة للمعاملات، مع عتبات أقل للتنبيهات والمزيد من التحقيق المكثف.

يمكن أن تشمل أنظمة المراقبة عمليات المراقبة اليدوية واستخدام أنظمة المراقبة المؤتمتة والمدعومة بالاستخبارات. في جميع الحالات، يجب أن يتطابق النوع ودرجة المراقبة المناسبة بشكل مناسب مع مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب لعملاء المنشأة ومنتجاتها وخدماتها وقنوات التسليم والتعرض الجغرافي، وبالتالي قد تختلف عبر خطوط أو وحدات عمل المنشأة المالية المرخصة، حيث المعمول بها. يجب أيضاً معايرة برامج ذاكرة الترجمة وفقاً لحجم وطبيعة وتعقيد كل منشأة. لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

للمؤسسات المالية المرخصة بشأن مراقبة المعاملات وفحص العقوبات⁸.

يجب أن يكون نظام مراقبة المعاملات الذي تستخدمه المنشآت المالية المرخصة مجهزاً لتحديد أنماط النشاط التي تبدو غير عادية والتي يحتمل أن تكون مشبوهة لعملاء الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد بالإضافة إلى السلوك غير العادي الذي قد يشير إلى أن عمل العميل قد تغير بطريقة تتطلب تصنيف عالي المخاطر. فيما يلي وصف لبعض العلامات التحذيرية لعملاء الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد. إذا كان نظام مراقبة المعاملات الآلي للمنشأة المالية المرخصة غير قادر على التنبيه بشأن هذه العلامات الحمراء، فيجب أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة مراقبة يدوية، مثل أنظمة المعلومات الإدارية.

- تشارك الأعمال في أحجام أكبر بكثير من المعاملات النقدية مقارنة بأنواع الأعمال المماثلة الأخرى العاملة في دول وأسواق مماثلة.
- تشارك الأعمال في نشاط أجهزة الصراف الآلي المحلية والدولية المتكررة بشكل غير عادي.
- يقوم العميل بإيداع نقدي متبوعاً بطلب فوري لتحويل الأموال أو تحويلها إلى طرف ثالث، دون أي غرض تجاري واضح.
- هناك إيداعات نقدية متكررة من قبل عدة أفراد في حساب مصرفي واحد، تليها التحويلات البرقية الدولية و / أو السحوبات الدولية من خلال أجهزة الصراف الآلي.
- أطراف الصفقة (مثل المصدر أو المستفيد) هم من دول معروفة بدعمها للأنشطة والمنظمات الإرهابية.
- يستخدم العميل حساباً شخصياً / فردياً لأغراض تجارية أو العكس.
- عند الطلب، يكون العميل غير قادر أو غير راغب في تقديم الوثائق المناسبة (مثل الفواتير) لدعم المعاملة، أو يبدو أن المستندات مزورة أو مزيفة (على سبيل المثال، تحتوي المستندات على اختلافات كبيرة بين الأوصاف الموجودة على الفاتورة، أو المستندات الأخرى مثل شهادة قائمة المنشأ أو التعبئة).
- ينخرط العميل في معاملات تتضمن تحويل العملات الأجنبية والتي تتبعها في غضون فترة زمنية قصيرة التحويلات البرقية إلى الدول عالية المخاطر.
- يتم تحويل الأموال إلى حساب ويتم تحويلها لاحقاً من الحساب بنفس المبالغ أو بنفس المبالغ تقريباً، خاصةً عندما تكون مواقع المنشأ والوجهة دول عالية المخاطر.

3.3.2 تقارير المعاملات المشبوهة

للمادة 15 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمادة 17 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على المنشآت المالية المرخصة تقديم تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة أو أنواع التقارير الأخرى مع وحدة المعلومات المالية عندما يكون لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن معاملة أو محاولة معاملة أو أموال تشكل، كلياً أو جزئياً، بغض النظر عن المبلغ أو عائدات الجريمة، أو مرتبطة بجريمة، أو يقصد استخدامها في جريمة. إن تقديم تقرير المعاملات المشبوهة ليس مجرد التزام قانوني؛ بل هو عنصر حاسم في جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الجريمة المالية وحماية سلامة نظامها المالي. تساعد تقارير المعاملات المشبوهة في تطبيق القانون في الكشف عن الفاعلين الإجراميين ومنع تدفق الأموال الغير مشروعة من خلال النظام المالي الإماراتي.

بالإضافة إلى شرط تقديم تقارير المعاملات المشبوهة عندما تشتبه منشأة مالية مرخصة في أن معاملة أو أموالاً مرتبطة بجريمة، يجب على المنشآت المالية المرخصة النظر في تقديم تقرير مشتبه به في الحالات التالية التي تنطوي على عملاء ذوي مخاطر عالية:

- قرر العميل المحتمل عدم فتح حساب أو شراء خدمات مالية أخرى بعد التعرف على متطلبات تدابير العناية الواجبة بالعملاء الخاصة بالمنشأة المالية المرخصة؛
- لا يمكن للعميل الحالي تقديم المعلومات المطلوبة حول أعماله أو المستفيدين الحقيقيين؛
- لا يمكن للعميل شرح الهدف أو السبب من المعاملات بشكل كافٍ أو تقديم المستندات الداعمة مثل الفواتير أو تقديم معلومات مرضية عن الطرف المقابل؛ أو
- المنشأة المالية المرخصة ليست واثقة، بعد استكمال إجراءات تدابير العناية الواجبة بالعميل، بأنها قد حددت في الواقع الأفراد الذين يمتلكون العميل أو يتحكمون فيه. في مثل هذه الحالات، يجب ألا تنشئ المنشأة المالية المرخصة علاقة عمل أو تواصل علاقة قائمة.

مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمؤسسات المالية المرخصة بشأن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة للحصول على⁹.

⁸ <https://www.centralbank.ae/en/cbuae-amlcf>

⁹ <https://www.centralbank.ae/en/cbuae-amlcf>

3.4. الحوكمة والتدريب

يجب أن تتم الإجراءات الوقائية المحددة التي تمت مناقشتها أعلاه ضمن برنامج مؤسسي شامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأن يكون مدعوماً بالمخاطر التي تواجهها المنشأة المالية المرخصة. إن جوهر أي برنامج فعال قائم على المخاطر هو مسؤول الامتثال لمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب ذو الخبرة المناسبة والذي يفهم مخاطر والتزامات المنشأة المالية المرخصة ولديه الموارد والاستقلالية اللازمة لضمان فعالية برنامج المنشأة المالية المرخصة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الإدارة العليا للمنشأة المالية المرخصة تأييد ودعم برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوضوح.

كما هو الحال مع جميع المخاطر التي تتعرض لها المنشأة المالية المرخصة، يجب أن يضمن برنامج التدريب على مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب أن الموظفين على دراية بمخاطر عملاء الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد ، وعلى دراية بالتزامات المنشأة المالية المرخصة ، ومجهزين للتطبيق المناسب للضوابط القائمة على المخاطر. يجب أن يكون التدريب مصمماً ومخصصاً وفقاً لمخاطر المنشأة المالية المرخصة وطبيعة عملياتها. على سبيل المثال ، يجب أن تقدم المنشأة المالية المرخصة التي لديها عدد كبير من عملاء الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد تدريباً يتضمن مناقشة متعمقة لعوامل الخطر والعلامات الإنذار الحمراء المتعلقة بهؤلاء العملاء.

الملحق 1 : ملخص الإرشادات

الغرض من هذا الدليل الإرشادي هو تقديم التوجيه والمساعدة للمنشآت المالية الخاضعة للرقابة، من أجل مساعدتها على تحسين فهمها وأدائها الفعال لالتزاماتها القانونية المحددة بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة.	الغرض	الغرض من هذه الإرشادات
تطبق هذه الإرشادات على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، المرخصين و / أو الخاضعين للإشراف من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الواردين في الفئات التالية : كافة البنوك الوطنية، وفروع البنوك المرخصة، ومراكز الصرافة، وشركات التمويل، مزودي خدمات الدفع، مزودي خدمة الحوالة المسجلين، والمنشآت المالية المرخصة وشركات التأمين وكلاء التأمين ووسطاء التأمين.	نطاق التطبيق	
إن الخصائص المحددة للنقد - عدم الكشف عن هويته وقابليته للتبديل وقابليته للنقل - تجعله خياراً جذاباً للجهات الفاعلة غير المشروعة التي تسعى إلى إخفاء عائدات الجريمة. ولا يحتفظ النقد بأي سجل لمصدره أو مالكه ويمكن إخفاؤه بسهولة بكميات كبيرة. كما أن المعاملات النقدية فورية ومقبولة على نطاق واسع عبر الدول .	مكائن الخطر في النقد	فهم المخاطر ا
تستخدم التنظيمات غير المشروعة أيضاً أدوات نقدية مختلفة بالاقتران مع النقد أو كبديل له. تقدم كل من الأدوات القابلة للتداول لحاملها والبطاقات المدفوعة مسبقاً على سبيل المثال مزايا مماثلة للنقد ، بما في ذلك إخفاء الهوية وإمكانية الوصول. يمكنهم تخزين كميات كبيرة من القيمة في حجم مادي صغير مما يجعلهم عرضة لسوء المعاملة من قبل التنظيمات الغير مشروعة الذين يستخدمونها بدلاً من النقود لإجراء عمليات نقل عبر الحدود: <ul style="list-style-type: none"> • الصكوك القابلة للتداول لحاملها هي صكوك نقدية (مثل شيكات المسافرين) وصكوك قابلة للتداول (مثل الشيكات والسندات الإذنية والأوامر المالية) في شكل حامل. • يمكن استخدام البطاقات المدفوعة مسبقاً كبديل للنقد من حيث أنها توفر إمكانية الوصول إلى الأموال التي تم دفعها مقدماً. يمكن المطالبة بالأموال أو تحويلها من خلال جهاز إلكتروني، مثل البطاقة أو الرمز أو الرقم التسلسلي الإلكتروني أو رقم تعريف الهاتف المحمول أو رقم التعريف الشخصي ضمن نظام حلقي "مفتوح" أو "مغلق". 	مكائن الخطر في بدائل النقد	
تمتد الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد عبر قطاعات صناعية مختلفة ومعظمها يدير أعمالاً مشروعة. ومع ذلك، قد تكون بعض جوانب هذه الشركات عرضة لغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب والمنظمات غير القانونية. تشمل الأمثلة على الأعمال التجارية كثيفة النقد والتي يمكن أن تشكل مخاطر أعلى على سبيل المثال لا الحصر: المتاجر الصغيرة ومتاجر البيع بالتجزئة. مطاعم وبارات؛ أعمال البيع بالجملة والتجارة العامة؛ وكالات السفر ومنظمي الرحلات ؛ تجار المعادن والأحجار الكريمة. وتجار السيارات. يجب على المنشآت المالية المرخصة تطوير تعريف للأعمال النقدية المكثفة ، مبررة بمنهجية سليمة تأخذ في الاعتبار العوامل المختلفة التي تحدها المنشأة المالية المرخصة ، بما في ذلك المخاطر والخصائص ، وموثقة في سياسات وإجراءات المنشأة المالية المرخصة.	أنواع الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد	التخفيف من المخاطر
قد تقوم الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد بنقل الأموال عبر الحدود كجزء من نموذج أعمالها. يمكن أن تكون حركة النقد المشروع عبر الحدود قانونية ، وتخضع للامتنال للإبلاغ والمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى ذات الصلة. ومع ذلك، قد يسعى المجرمون أيضاً إلى نقل الأموال عبر الحدود. قد تستخدم الشركات كثيفة النقد أيضاً حاملي النقود لنقل النقود عبر الحدود. كجزء من العناية الواجبة ، قد تطلب المنشآت المالية المرخصة معلومات إضافية عن العميل أو المعاملة ، بما في ذلك مصدر الأموال والوثائق أو المعلومات ذات الصلة - مثل الإقرار النقدي المتعلق بالمعاملة النقدية.	نقل النقود عبر الحدود	
من المتوقع أن تقوم الشركات التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد بعمل ودائع نقدية، وهو أمر قانوني وملام بشكل طبيعي لنموذج أعمالها. ومع ذلك، ستبحث التنظيمات الغير مشروعة عن طرق لوضع أموالها الغير مشروعة في النظام المالي. لذلك يجب أن تكون المنشآت المالية المرخصة على دراية بالودائع النقدية الموضوعة في النظام المصرفي والتي تشمل عملاء ذوي مخاطر عالية و / أو مناطق جغرافية ، وأطراف ثالثة ليس لها علاقة بالعمل ، والمعاملات التي تقتصر إلى غرض تجاري واضح.	الودائع النقدية	
ويمكن أن تشمل هياكل تحويل العملات كمزودين شرعيين للخدمات. غير أن تحويل العملات يمكن أن يكون أيضاً وسيلة جذابة للتنظيمات الغير مشروعة التي تسعى إلى دخول النظام المالي وتحويل أموالها.	تحويل العملات	

<p>يجب على المنشآت المالية المرخصة اتباع نهج قائم على المخاطر في برامج مكافحة غسل الأموال والعملاء الأفراد. هذا يعني أنه يجب عليهم تقييم جميع العملاء، بما في ذلك عملاء الأعمال النقدية المكثفة ، لتحديد درجة المخاطر التي يتعرضون لها.</p> <p>يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء تقييم لمخاطر المنشأة لتحديد العملاء ذوي المخاطر العالية في قاعدة عملاء المنشأة المالية المرخصة.</p> <p>يجب على المنشآت المالية المرخصة تقييم مخاطر كل عميل لتحديد تلك التي تتطلب العناية الواجبة المعززة ودعم تقييمات مخاطر الكيان، بما في ذلك من خلال النظر في:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المخاطر الجغرافية المتعلقة بالدول التي يوجد فيها العميل أو يقوم بأعمال تجارية؛ • مخاطر العملاء المتعلقة بقاعدة عملاء العميل؛ و • مخاطر المنتج والخدمة وقناة التسليم المتعلقة بالمنتجات والخدمات التي ينوي العميل استخدامها والتي يوفرها لعملائه. 	<p>النهج القائم على المخاطر</p>	<p>التخفيف من المخاطر: متطلبات ال (3) LFI</p>
<p>بالنسبة لجميع العملاء ، بما في ذلك الأعمال التي تتطلب استخداماً كثيفاً للنقد ، يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء العناية الواجبة تجاه العملاء باستخدام المكونات التالية:</p>		
<p>تحديد هوية العميل: يتعين على المنشآت المالية المرخصة تحديد هوية جميع العملاء والتحقق منها. غالباً ما يكون عملاء الأعمال التجارية كثيفة النقد من الشركات ، ويجب على المنشآت المالية المرخصة ضمان حصول عملائها على التراخيص المطلوبة.</p>		
<p>تحديد المستفيد الحقيقي: غالباً ما يكون عملاء الأعمال التجارية كثيفة النقد أشخاصاً اعتباريين. بالنسبة لجميع العملاء من الأشخاص الاعتباريين ، يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد جميع الأفراد الذين لديهم ، بشكل فردي أو مشترك ، حصة ملكية مسيطرة في الشخص الاعتباري بنسبة 25% أو أكثر. إذا لم يكن من الممكن تحديد أي فرد ، فيجب على المنشأة المالية المرخصة تحديد الفرد (الأفراد) الذي يشغل منصب (وظائف) الإدارة العليا ضمن العميل الاعتباري.</p>	<p>العناية الواجبة للعميل و العناية الواجبة المعززة</p>	
<p>فهم الغرض من الحساب وطبيعة عمل العميل: يعد الغرض من الحساب وطبيعة عمل العميل من العوامل الحاسمة للمخاطر بالنسبة لعملاء الأعمال التجارية كثيفة النقد. يجب على المنشآت المالية المرخصة أن تفهم تماماً كيف يربح عملائها الأموال وأنواع المعاملات التي تتوقع تنفيذها من خلال حساب المنشأة المالية المرخصة. أثناء سعيها لفهم عمل العميل ، يجب على المنشآت المالية المرخصة جمع جميع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر العملاء.</p>		
<p>إجراء مراقبة مستمرة: بالنسبة لجميع العملاء، يجب على المنشآت المالية المرخصة التأكد من أن معلومات العميل الموجودة في الملف محدثة ودقيقة ، وأن أنشطة العميل تتماشى مع التوقعات المحددة عند الإعداد. إذا لم يكن الأمر كذلك ، فقد يلزم تغيير تصنيف مخاطر العميل.</p>		
<p>بالنسبة للعملاء من جميع الأنواع، يجب على المنشآت المالية المرخصة الإبلاغ عن أي سلوك يشتبه بشكل معقول في أنه قد يكون مرتبطاً بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جريمة جنائية. راجع إرشادات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة للحصول على مزيد من المعلومات.</p>	<p>مراقبة المعاملات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة</p>	
<p>يجب أن تكون التدابير التي نوقشت أعلاه مدعومة ببرنامج أكبر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع ترتيبات حوكمة فعالة ، بما في ذلك مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال يتمتع بالصلاحيات الكافية ، والتدريب الذي يتقن موظفي المنشآت المالية المرخصة بشأن مخاطر هذه القطاعات.</p>	<p>الحوكمة والتدريب</p>	